

العدساني: مساء لون عن رقابة الحكومة

تتم بهدف كسب الولاءات، وأضاف أن هناك مخالفات أخرى تخص خفر السواحل و«الشبك» الحدودي ويجب تسليط الضوء على هذه القضية، مؤكداً أن المسألة قائمة ما لم يتم حل تلك الأمور. وقال العدساني إنه طلب نقطة نظام في الجلسة الماضية استناداً إلى المادة 83 من اللائحة الداخلية ليوحه تساؤلات إلى الحكومة في شأن الأوضاع الاقتصادية وطرق التعامل معها، قبل أن يوجه رئيس



رياض العدساني

المجلس أسئلته إلى الوزارة العقيل. وضمن الجهود النيابية التي أدت إلى إلغاء الوثيقة الاقتصادية، محذراً من محاولة إعادة طرحها في شكل جديد. وأكد أهمية تجانس المجلس للنصدي لأي محاولات تهدف إلى المساس بجيوب المواطنين، مطالبا الحكومة بالتقيد بالحسابات الختامية التي تعكس الميزانية الحقيقية وتدارك ومعالجة المخالفات، مشدداً على أن النواب مسؤولون أمام الشعب على دورهم الرقابي ولا يحق لأي طرف برلماني أن يتدخل. كما أكد مسؤولية سمو رئيس مجلس الوزراء في مكافحة الفساد والتعامل بجديّة مع مؤشرات تشير إلى ارتفاع معدلاته في الكويت.

طالب النائب العدساني الحكومة بالالتزام بما تكرته وزارة المالية ووزارة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة بعدم المساس بجيوب المواطنين أو التوجه إلى فرض الضرائب. وفي تصريح بمجلس الأمة، أن هناك عدداً من القضايا المهمة سيقوم بمتابعتها خلال الفترة المقبلة وعلى رأسها قضية التسليح ومصروفات وزارة الدفاع.

وجسد مطالبه بتحويل الملف بالكامل بما فيه العطاءات والمخالفات المالية والإدارية والقانونية إلى النيابة العامة. وقال أن هناك 3 مليارات دينار موجودة في الاحتياطي العام تخص التسليح ويجب نقلها إلى الميزانية للحفاظ على الاحتياطي العام. كما أكد في هذا الصدد ضرورة تعديل نسبة 10٪ التي يتم تصحيحها من الإيرادات لصالح صندوق الأجيال القادمة في حالة وجود أي عجز مستقبلي. وفي قضية أخرى، قال العدساني إنه فيما يخص لجنة التحقيق التي تم تشكيلها للدراسة محاور استجوابه لوزير الداخلية السابق فإنه يجب النظر بكل المخالفات والملاحظات الواردة وأيضاً التعيينات والمحسوبية والترقيات خاصة وأنها



الغانم يسجل كلمة تاييبية في دفتر التعازي

خلال زيارة الرئيس الغانم لقرى سفارة التشيكية حيث قدم تعازيه لأركان السفارة وسجل كلمة تاييبية في دفتر التعازي.

جمهورية التشيك لدى الكويت مارتن دسوراك بوفاة رئيس مجلس الشيوخ التشيكي ياروسلاف كويبرا. جاء ذلك



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مقمدا تعازيه إلى سفير التشيك لدى الكويت

في ولاية كاليفورنيا والذي أودى بحياة جميع ركابها. كما قام الرئيس الغانم بتقديم تعازيه إلى سفير

مجلس النواب نانسي بيلوسي أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث سقوط طائرة مروحية

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقياتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأميركي مايك بنس ورئيسة

«المرأة والأسرة» تنهي دراسة اقتراحات بقوانين بشأن الحماية من العنف الأسري

.. ويسأل عن توصيات «الدفاع»

التي لم تعد فيها وفق الضوابط المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ويراعى على ما يلي:

● إحالة حسابات ختامية منفصلة عن السنوات المالية الـ 4 التي لم تعد إلى مجلس الأمة على صورة مشروعات بقانون منفصلة الحسابات الختامية وفق التعليم الصادر من وزارة المالية رقم (2) لسنة 2019، والتي يجب أن تشمل على الجداول الرئيسية والمذكرات الإيضاحية والحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية.

4 - اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة عبر التقدم إلى مجلس الأمة بمشروع قانون لتخصيص ما تبقى من المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد ضمن الاعتمادات المالية في الميزانية العامة للدولة كما كان معمولاً به سابقاً، وأن تكون آلية المحاسبة عنها عن طريق وزارة المالية.

وجه النائب رياض العدساني سؤالاً إلى وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور بشأن الإجراءات التي تمت بخصوص التوصيات التي في رسالته الواردة والتي وافق عليها مجلس الأمة:

1 - استكمال الحكومة لأعمال لجنة التحقيق في وزارة الدفاع الذي أعلنت عنه فتحه الوزارة بتاريخ 6 يناير 2019 بشأن التعاقدات للدولة والاحتياطي العام خلال أسبوعين من تاريخه، متضمنة جميع المستندات التي تخص الوقائع مع تحديد مسؤولية كل طرف من الأطراف ذات الصلة فيها عن شبهة الإضرار بالمال العام والتصرفات الواقعة عليه فيما يشكل جريمة جنائية إلى النيابة العامة للرجوع على المتسببين حفاظاً على المال العام.

2 - اتخاذ الحكومة لإجراءات التأديبية إزاء المتسببين بالمخالفات الإدارية بشأن التعاقدات العسكرية التي تمت عبر الميزانية العامة للدولة والاحتياطي العام والتي لا تحمل شبهة جريمة.

3 - إعداد حسابات ختامية منفصلة عن الميزانية الاستثنائية للتسليح والمعدات العسكرية عن السنوات المالية الـ 4 السابقة

وأشارت الهاشم إلى أن القانون يتضمن نصاً بشأن تفعيل دور الشرطة المجتمعية التي تمتلك صفة الضبطية القضائية في وقوع حالة عنف أسري من أجل حماية الأسر، بالإضافة إلى أفراد وزارة الشؤون في مراكز الإيواء الذين يمتلكون صفة الضبطية القضائية. ولغنت إلى أن الشرطة المجتمعية عبارة عن فرق أمنية ستكون باللباس المدني وليس العسكري تنتشر في الحدائق العامة وتطبق القانون على الجميع مواطنين ووافدين، وشددت على أن الحاجة ملحة لأن يكون هناك قانون للعنف الأسري يردع كل من تسول له نفسه إيذاء أحد أفراد الأسرة.



صفاء الهاشم ومحمد الدلال خلال اجتماع لجنة المرأة والأسرة

صديقاً أو رب العمل إذا شهد واقعة عنف أسري تعرض لها زوج أو زوجة أو طفل وأبلغ عن الواقعة.

وأضافت أن القانون يتضمن مادة رئيسية تتعلق بحماية المبلغ عن العنف الأسري سواء كان جارا أو

أو استغلال مراكز الإيواء المنتشرة في كل المحافظات، وإنشاء صندوق خاص بصرف على الأسر المتضررة.

انتهت لجنة شؤون المرأة والأسرة، خلال اجتماعها أمس من دراسة وتفتيح عدد من الاقتراحات بقوانين في شأن الحماية من العنف الأسري. وأوضحت رئيسة اللجنة النائب صفاء الهاشم، في تصريح بمجلس الأمة، أن اللجنة انتهت إلى القانون الذي يتكون من 26 مادة، بعد مخاطبة كل الجهات المعنية كالشؤون والداخلية والمجلس الأعلى للأسرة، وتنقيح كامل للاقتراحات بقوانين المقدمة في هذا الشأن والتي وصل عددها إلى 9 اقتراحات.

وبيّنت أن القانون يتضمن توفير الحماية النفسية والسياسية والقانونية والمالية من خلال إنشاء مراكز للحماية من العنف الأسري

«الميزانيات» لـ «الأشغال»: الحد من العقود الاستثنائية ونقل خبرات الموظفين

المخالفة وعدم الترسية عليها في عقود أخرى ما لم تقم بالإجراءات التصحيحية. وبين عبدالصمد أن اللجنة بحثت أعمال مشروع ميناء مبارك الكبير حيث لوحظ تدني الكبر حيث لوحظ تدني الصنف عليه، وذلك لضعف أداء المقاول ما تسبب في تأخر إنجاز المشروع عن مواعيد المقرر سنتين إضافيتين ليكون في منتصف 2022، كما أن الحكومة لم تحدد بعد الجهة المستفيدة من الميناء. وتؤكد اللجنة ضرورة الحرص على ربط وتوجيه المصلحة للمثل هذه المشاريع الحيوية بدلا من إسنادها لشركات تديرها مقلما حصل مع مستشفى جابر وغيره من المشاريع الكبرى.

تنفيذها، خاصة أن الديوان أكد ضعف الوزارة في الرقابة والإشراف على معظم أعمال الطرق كونه من أولويات جسيمة لا علم للوزارة فيها. ولفت إلى أن اللجنة أكدت ضرورة الحد من التوسع في العقود الاستثنائية والحرص على استغلال بند التدريب الذي تتضمنه تلك الاتفاقيات بصقل خبرات الموظفين وتقليل مثل تلك العقود الاستثنائية والتي تحمل المال العام مبالغ إضافية.

وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضا ما لوحظ من ضعف في استيفاء عقود صيانة الطرق للإجراءات السابقة للتعاقد والتي أدت إلى انسحاب الشركات المعنية بشأن الشركات

لمشاريع الطرق، فقد ركزت اللجنة في اجتماعها على جانب المشاريع الإنشائية وصيانة الطرق كونه من أولويات جسيمة لا علم للوزارة فيها. ولفت إلى أن اللجنة أكدت ضرورة الحد من التوسع في العقود الاستثنائية والحرص على استغلال بند التدريب الذي تتضمنه تلك الاتفاقيات بصقل خبرات الموظفين وتقليل مثل تلك العقود الاستثنائية والتي تحمل المال العام مبالغ إضافية.

وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضا ما لوحظ من ضعف في استيفاء عقود صيانة الطرق للإجراءات السابقة للتعاقد والتي أدت إلى انسحاب الشركات المعنية بشأن الشركات

الآن والذي أعاق نقل بعض الإدارات والموظفين من الجهات الأخرى وعدم الاعتماد على نظام مالي آلي معتمد من وزارة المالية لضبط الرقابة الداخلية. وبين عبدالصمد أنه رغم انتقال بعض الاختصاصات من وزارة الأشغال، إلا أن الهيئة لا تزال غير قادرة على تفعيل ما نقل لها بسبب عدم جاهزيتها مالياً وفتياً في ظل تقاذف المسؤوليات ما بين الجهات الحكومية والهيئية، وأكدت اللجنة مسؤولية الحكومة لحل مثل تلك القضايا العالقة نتيجة إصدار قانون لم تستطع تطبيقه.

وقال عبدالصمد إنه فيما يخص وزارة الأشغال العامة، ونظراً لأنها الجهة المنفذة فعلياً

عدم تفعيلها اختصاصاتها وممارسة أنشطتها وفقاً لقانون إنشائها ولوائحها التنظيمية. ما انعكس على نتائج أعمالها. ولفت عبدالصمد إلى أن الهيئة لا تزال تواجه صعوبات بشأن نقل اختصاصاتها وتنازع مثل (وزارة الداخلية ووزارة المواصلات وبلدية الكويت ووزارة الأشغال). وأشار إلى أن اللجنة قامت بإدراج المبالغ الخاصة بالمشاريع والصيانة الجزئية في ميزانية وزارة الأشغال بدلا منها للهيئة الثالثة على التوالي وذلك لاستمرار الوضع ذاته وتكرار الأسباب ذاتها. وبين أن من تلك الأسباب المتكررة عدم إصدار هيكل تنظيمي معتمد حتى



عدنان عبدالصمد

لم تتجاوز 6٪ من الميزانية المرصودة بمبلغ 13 مليون دينار. وأضاف أنه للهيئة الثالثة على التوالي تستمر الهيئة في تحقيقها خسائر بلغت نحو 1,8 مليون دينار، نتيجة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بيانات الحساب الختامي لكل من الهيئة العامة للطرق والنقل البري ووزارة الأشغال العامة عن السنة المالية 2018/2019، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها. وحضر اجتماع اللجنة وزيرة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان د.رنا الفارس.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في بيان صحافي أن اللجنة لاحظت انخفاض الإيرادات الفعلية للهيئة العامة للطرق عما قدر لها في الميزانية للسنة المالية 2018/2019 وبنسبة 96٪، إضافة إلى أن نسبة الصرف

أكد أن موضوع العفو جزء لا يتجزأ فيما أن يكون على الجميع وإما فلا

الشرطي: إجراءات «التشريعية» عن «العفو العام» منسجمة مع الدستور واللائحة

في المنطقة من خلال الربيع العربي يستحق العفو، فإن من خزن السلاح خوفاً من غزو الإرهاب يستحق العفو أيضاً». وقال: «نحن على أعتاب مرحلة جديدة تعد لعقود مقبلة من عمر وطننا العزيز، وولادة جديدة تخلف أجيالا قائمة من أبنائنا الأعرز، ونحن تحت سقف متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية تسحق أمام إمكانية إصلاح حقيقي، يعيد الحقوق، ويبنى وطننا جديداً بعيداً عن القبلية والتوظيف للبعث والوطنية.. وختم بان «العفو للجميع وإما فلا».

ثأور مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

والحضرارية التي تحفظ للإنسان قيمته». وأكد أنه «سن تضطهد طائفة بعد اليوم لأنها أقلية، ولن نسمح بتفوق عرق وإثنية، ولن نسمح للجنس والإرهاب أن يربعنا، ولو خرجتم بالف دوة ألف تصريح، اللائحة يجب أن تنتصر، والدستور يجب أن ينتصر، وكرامة الإنسان الكويتي بعيداً عن انتماءاته يجب أن تنتصر». وشدد على أنه «انتهى تخدير الأعصاب وفساد الملفات في الأراج، انتهى التلويح البذيء والاستخفاف الوقح بالعقول الذي كان يرمي طلاب الحق والمبادئ بالمساواة بالتأنيب».

وتابع «اليوم نقطة تاريخية يجب أن تدركوا أن اليوم لم يعد كالأمس، وإنني أرى بنواب وبنسختهم شعبية تقدمية، وعناصر وطنية، ألا تستوعب المرحلة والعهد الجديد، فنصر على العدالة العجوز والخدماء والمساعدات والنزعة المتسائلة التي ترى الآخر أدنى وأقل».

الأمزجة. وكشف عن أن هناك من بعث له بعدة رسائل عبر نواب سابقين بأن يمرر قانون العفو عن قضية دخول المجلس حتى يقوموا هم لاحقاً بتمرير قانون العفو عن قضية خلية العبدلي. وقال «أعلنها بشكل صريح بأنه لا قيمة ولا اعتبار للسباب والتصريحات وندوات العفو الانتقائي الأعور، أما في الميدان وساحة العمل وغرفة اللجنة التشريعية وقاعة عبدالله السالم فسوف يطعنون رؤوسهم للدستور واللائحة الداخلية».

وأضاف: «جريمة أسلحة العبدلي أقل قبحاً وسوءاً من كارثة اقتحام المجلس بكثير ولولا الغر لصنف الخزّن في مستودعات أسلحة المقاومة الباسلة، وعلقت للضحايا الأنواع على الصور». و زاد «يجب أن تعوا أننا اليوم في عهد جديد، أمير الإنسانية فيه لم يُتوج على عرش الخدمات والمساعدات والمشاعر والعواطف فحسب، بل على القيم والمثل المدنية

عندما كان رئيساً للجنة التشريعية سأل نواب المعارضة الذين يهمهم موضوع قضية دخول المجلس له بصدر التقرير الذي كان جاهزاً لديه بشأن قانون العفو الشامل أم لا ولكنهم لم يردوا على رسائله، مستغرباً الانتظار كل هذه الفترة بينما كانت رئاسة اللجنة التشريعية في يد النواب المحسوبين على المعارضة».

واعتبر القول بأن المواضيع مختلفة ولا يجوز تضمينها في تقرير واحد هو تدليس، مذكراً بأنه في دور الانتقاد الأول للفصل التشريعي الحالي قدم تقريرا أعده النائب محمد الدلال رئيس اللجنة التشريعية آنذاك وأحيل للمجلس في شأن العفو العام الشامل وكان يتضمن ثلاثة اقتراحات بقوانين اثنان منها يتعلقان بقضية دخول المجلس والإقرار الثالث يخص جرائم الرأب.

وبين أن اللجنة التشريعية الحالية قامت بالمثل ولم تأن بشيء جديد، معتبراً أنها محاولات للشي عنق الحقيقة وتجيير لمواد الدستور بحسب

أو مشروع بقانون مرتبط باقتراح أو مشروع آخر معروض على إحدى اللجان أحاله الرئيس إلى هذه اللجنة وأخطر التقرير الذي في أول جلسة تالية، بينما تنص المادة 100 من اللائحة على أنه إذا تعددت مشروعات أو مقترحات القوانين في الموضوع الواحد اعتبر أسبقها هو الأصل واعتبر ما عداه تعديلات له. وقال «الذي أمامي قانون عنوانه واحد وهو العفو العام الشامل، ونحن في اللجنة التشريعية نسير بما يفرضه علينا الدستور وتفرضه علينا ضمائرنا بالألا نفرق بين فئة وفئة في المجتمع بغض النظر عن الأسماء والانتماءات وإلا اعتبر ذلك مخالفة لللائحة والدستور».

وأكد أن أسبق اقتراح بقانون للعفو الشامل هو الذي تقدم به بشأن العفو عن (خلية العبدلي) والذي يسبق ما عداه بيومين، مبيناً أن الآخرين هم من يخلطون الأوراق.

وذكر أن النائب الحميدي السبيعي قال في مقابلة تلفزيونية أنه في عام 2018



خالد الشطي

لمعالجة المشاكل وفقاً للأول التشريعية. وأوضح أن النائبين اللذين انسجبا من اجتماع اللجنة الخميس الماضي والذي تم خلاله التصويت على تقرير اللجنة بشأن الاقتراح بقانون في شأن العفو العام الشامل، واستغرب الحديث في هذه الأمور بينما هناك دستور يحكمنا في الكويت ولائحة داخلية تنظم عمل المجلس. ورأى أن هناك من لا يحترم الداخلية تنظم عمل المجلس. ويريد تطبيقها وفقاً للمزاج ومصالح الحزب الذي ينتمي له. وشدد على أن المواطنين سواسية وأن اللجنة تتعامل مع المواضيع بمسطرة واحدة بغض النظر عن الأسماء، مؤكداً أنه لا يريد تبادل الاتهامات مع أي طرف وإنما يسعى

رفض رئيس اللجنة التشريعية التشكيك في آلية تعامل اللجنة مع الاقتراحات بقوانين المتعلقة بموضوع العفو العام الشامل، مؤكداً أن كل الإجراءات التي اتخذتها اللجنة منسجمة مع الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وقال الشطي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هناك ضجة ثارت في الأيام الأخيرة اعتقد أنها مفتعلة تتلخص بموضوع تقرير اللجنة التشريعية في شأن قانون العفو العام الشامل، واستغرب الحديث في هذه الأمور بينما هناك دستور يحكمنا في الكويت ولائحة داخلية تنظم عمل المجلس. ويريد تطبيقها وفقاً للمزاج ومصالح الحزب الذي ينتمي له. وشدد على أن المواطنين سواسية وأن اللجنة تتعامل مع المواضيع بمسطرة واحدة بغض النظر عن الأسماء، مؤكداً أنه لا يريد تبادل الاتهامات مع أي طرف وإنما يسعى